المجلة الجزائرية للسياسة والأمن
ISSN: 2800-1095

المجلد: 02 – العدد: 01 – جوان 2023
/ ص.ص112-137

اسهامات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية

The Contributions of Civil Society in the Promotion of Local Development

يحي عائشة [1]*.

[1] جامعة ابن خلدون -تيارت-، (الجزائر)، aichayahia3831@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15-12-2022 - **تاريخ القبول:** 02-06-2023 - **تاريخ النشر:** 18-06-2023

الملخص

مع انتشار النظام الديمقراطي وظهور العولمة وتزايد المسائل والقضايا التي تشغل دول العالم وحكوماتها، أصبح للمجتمع المدني دورًا هامًا داخل الكيان المجتمعي، فعدم قدرة الدولة لوحدها على تسيير الشؤون المحلية وتلبية رغبات المواطنين أفضى إلى بروز أهمية تواجد المجتمع المدني أو كما يطلق عليه "القطاع الثالث" في العمليات التنموية والمساهمة في تسيير الشأن المحلي كونه يعد آلية للمشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات العامة؛ إذ يعد وسيط بين المواطن والجهات المحلية والمركزية من خلال ما يقوم به من إجراءات في القضايا المتعلقة بالمواطنين وشؤونهم عبر طرح مشاكلهم على الجهات المعنية والعمل على إيجاد الحلول لها.

تعد التنمية المحلية من أهم المجالات التي تهتم بها مختلف الحكومات، فالسير نحو تحقيق التنمية المحلية هو وسيلة لإحراز تنمية شاملة على المستوى الوطني، وهذا ما يستدعي وجود منظمات المجتمع المدني كونها تحتل المكانة الهامة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذه الورقة البحثية التي ستبرز أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية تعزيز التنمية محليًا.

* يحي عائشة، aichayahia3831@gmail.com

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الديمقراطية، التسيير المحلي، المشاركة، التنمية المحلية.

Abstract:

Within the spread of the democratic regime, the emergence of globalisation, and the increase of the issues and cases related to countries and their government, the civil society held a paramount role inside the societal existence. The unability of a country to manage its internal business and to meet the citizens' needs leads to the emergence to a civil society or known as the third section in the developing transactions and the participation in ruling the local need for being an important tool in taking part and decisions and drawing general politics. It is a medium between the citizen and the central and local regions and all what concerns the citizens' needs and issues. It helps the concerned authorities look after the involved region finding solution and helping citizens in need.

The local development is considered as a vital issue of the ruling government. The aim of fulfilling this latter is an aim to get a global prosperity on the national level. The national institutions in the civil society is responsible in making the local development and prosperity possible and general. this paper is aiming at discussing the importance of the civil societal institutions in promoting the local development.

Keywords: civil society, democracy, local management, participation, local development.

مقدمة:

تَعرف الدول تصاعدا وتزايدا كبيرين في وظائفها ومسؤولياتها، إذ أصبح لزاما عليها التنازل عن مركزية اتخاذ القرار والتسيير وإقرار أسلوب اللامركزية من خلال التخلي عن بعض الصلاحيات والمهام وتفويضها لهيئات محلية والاعتماد عليها في القيام بمهمة تسيير الشؤون المحلية والتكفل بانشغالات واحتياجات المواطنين.

يعتبر المجتمع المدني طرفًا مهمًا وضروريًا في العملية التنموية، فبالرغم من أن الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية قائمة بهيئاتها ومجهوداتها...، إلا أنها لن

تتمكن من الاهتمام بجميع انشغالات المواطنين وتحمّل أعباء التنمية المحلية، وبهذا أصبح من الضروري العمل على إشراك مختلف أطياف المجتمع وعلى رأسها المجتمع المدني من أجل المساهمة في عملية التنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع التنمية المحلية ودور المجتمع المدني في دعم التنمية ن المواضيع التي استحوذت على اهتمامات الدول والحكومات التي تسعى نحو تحسين شؤونها المحلية، إذ أصبحت هذه الأخيرة مطلبا أساسيا لاستقرار وتطور المجتمعات وضمان رفاهيتها، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية دراستنا والتي سيتم من خلالها تسليط الضوء حول دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحليّة.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تطرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يمكن أن يساهم المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية؟**

فرضيات الدراسة:

من خلال طرح الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- كلما كانت هناك مكانة هامة لمنظمات المجتمع المدني داخل المجتمع، كلما ساهم ذلك في الوصول إلى تنمية محلية شاملة وبالتالي المساهمة في ارتقاء المجتمع.
- يتأثر نشاط المجتمع المدني بالنظام السائد في الدولة.
- للوصول إلى تنمية محلية حقيقية لابد من فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني وإعطائها المكانة المناسبة لها من قبل الدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية منظمات المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية بمختلف مجالاتها، وتبيان الآليات والجهود التي ترتكز عليها هذه المنظمات في إرساء معالم التنمية محليا.

المناهج المتّبعة:

تم توظيف في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لتبيان ماهية كل من المجتمع المدني والتنمية المحلية، مع تحليل العلاقة التي تربطهما واكتشاف أثر كل عنصر على الآخر وانعكاساته على بناء المجتمع.

تقسيمات الدراسة:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني.
- المبحث الثاني: التنمية المحلية: قراءة في المفهوم والأسس.
- المبحث الثالث: دور منظمات المجتمع المحلي في دعم التنمية المحلية

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني:

المطلب الأوّل: مفهوم المجمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم واسع ومرن بحيث تعددت المفاهيم والتعريفات وهذا يرجع لوجهه نظر كل كاتب والزاوية التي ينظر منها.

عرف الدكتور **حردان هادي صايل** المجتمع المدني على أنه: "**جملة المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تعمل ميادينها المختلفة في استقلال ولونسبي**

عن سلطه الدولة لتحقيق أغراض متعددة"[1]. فالمجتمع المدني هو منظمة تعنى بمختلف النشاطات والميادين التي يكون المواطن جزء منها، فمن أهم مهامها وأسماها هي الاهتمام بقضايا الأفراد والمجتمع، ورفع انشغالات المواطنين مهما كانت خلفيتهم الاجتماعية.

كما يعرف المجتمع المدني على أنه: "**مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها**"[2]. بحيث يكون تشكيل المجتمع المدني بشكل إرادي تطوعي يهدف إلى نقل انشغالات واهتمامات الأفراد للسلطات المعنية، فهو حلقه وصل بين السلطة والمواطن.

لقد برزت فكرة المجتمع المدني وتطورت في البيئة الغربية حيث هناك أخذ أسسه ومبادئه العلمية والعملية، وبهذا فإن مفهوم المجتمع المدني في إطار الحضارة الغربية يشمل عدّة عناصر من بينها:[3]

أ- المجتمع المدني رابطة اختيارية، بحيث ينخرط فيها الأفراد طواعية، فلا تقوم عضويتها على الاجبار، أي يكون الانضمام إليها بمحض إرادة الأفراد، وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.

ب- الدولة أو المجتمع السياسي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.

ج- ليس من الضروري أن تكون الدولة القائمة في المجتمع المدني دولة ديمقراطية، لكنها في كل الحالات دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها لقواعد عقلانية.

---

[1] حردان هادي صايل، **الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقات العامة في تكوينها**، دار اليازوري العلمية للنشر، 2019، ص.85.

[2] علي ليلة، **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان**، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 2013، ص.18.

[3] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000، ص.24، 25.

د- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسع بعض عناصره أو انتقال تأثيرها إلى غيره من المجتمعات، سواء كانت هذه العناصر هي المؤسسات الإنتاجية، أو الطبقات الاجتماعية، أو الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، أو حتى الأيديولوجيات التي بلورتها جماعات اجتماعية معينة في ذلك المجتمع ومثقفوها.

هـ- إن مؤسسات المجتمع المدني من حيث المبدأ تتمتع باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة، وهي بذلك تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة.

انتقلت فكرة أو فلسفة بناء المجتمع المدني في أوساط الدول العربية بحيث تبنى الباحثين في الفكر العربي مفهوم المجتمع المدني باختلافات متفاوتة كل حسب وجهة نظره.

فمن ناحية الإطار البنيوي يرى بعض الكتاب أن المجتمع المدني هو: "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تمثل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"[1]، حيث أنَّ المجتمع المدني هو تلك المؤسسات التي تشكل حلقة الوصل أو الوسط بين الأسرة باعتبارها أساس البنيان الاجتماعي، ومؤسسات الدولة باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن تسيير شؤون المجتمع.

ويذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره ويرى أنه ينطوي على العناصر التالية:[2]

[1] أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص.29.

[2] أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص ص. 30، 31.

1- فكره الطوعية باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

2- فكرة المؤسسية وما تشير إليه من فكرة المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.

3- فكرة الغاية والدور هذه التكوينات يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية إلى جانب الجمعية فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فاعلية من العمل الفردي.

4- المفهوم باعتباره منظومة إضافة إلى كونه مفهوما حضاريا وفق التصور الذي يجعل منه رافدا ضمن المشروع الحضاري.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني ومؤسساته:

1- خصائص المجتمع المدني:

من خلال المفاهيم المقدمة حول المجتمع المدني يمكن استخلاص مجموعة من المزايا والخصائص التي يتميز بها المجتمع المدني في النقاط التالية:

- هو نشاط تطوعي.
- يتكون المجتمع المدني عن طريق الإرادة الحرة للأفراد، وبالمبادرة الطوعية لهم.
- أن يتمتع بالاستقلالية في أدائه لمهامه.
- ضمان البقاء، والتكيف مع الظروف المحيطة، والحرص على الاستمرارية.
- أن يكون نشاطه محددا، وأن تكون لها غاية وأهداف محددة....

2- مؤسسات المجتمع المدني

أ- مؤسسات تقليدية:

وهي المؤسسات التي عرفتها المجتمعات منذ القديم والذي تختلف عن المؤسسات الإرثية التي ينتمي إليها الإنسان بشكل تلقائي دونما اختيار منه كالأسرة، والقبيلة والعشيرة، ومنها مثلا نقابات الحرف والصنائع، نقابات التجار، الأوقاف، الزوايا... وغيرها، والتي كانت عبارة عن تنظيمات مستقاة إلى حد كبير عن سلطة الدولة، وكان الانضمام إليها طوعيا بالإرادة الحرة للأفراد، وقد مارست أدوارها في المجتمعات التقليدية وتعتبر العديد من تنظيمات المجتمع المدني الحديث أشكال متطورة من هذه المؤسسات التقليدية، ورغم تقلص حجم هذه المؤسسات في المجتمعات الحديثة غير أنها لا تزال موجودة إلى جانب المؤسسات الحديثة وتمارس وظائف متعددة وخاصة في المجتمعات الريفية.[1]

ب- مؤسسات حديثة:

وهي ما يميز المجتمعات الحضرية عموما غير أنها لا تقتصر عليها، ومنها الجمعيات، والنقابات، والنوادي والاتحادات ومختلف المنظمات الطوعية الحرة التي تشتغل في ميادينها المختلفة لأغراض غير الربح المادي، ويدخل في هذا الإطار أيضا كل الأحزاب والمنظمات السياسية ما دامت تحقق الشروط التي يقوم عليها المجتمع المدني، وقد أقرها العديد من المفكرين أمثال سعد الدين ابراهيم، ومنيرة أحمد فخرو... وغيرهم. ولا تتضمن مؤسسات المجتمع المدني المجالس المنتخبة لأنها ليست مستقلة عن الدولة بل هي جزء من نظامها، وأعضائها موظفون لدى الدولة، كما أنها ليست طوعية تتشكل بمبادرة من المواطنين.[2]

[1] عبد القادر كاس، "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة"، **مجلة دراسات و أبحاث**، ع11، ديسمبر2015، الجزائر، ص.177.

[2] عبد القادر كاس، **المرجع السابق**، ص.177.

كما يمكن أن تقسم مؤسسات المجتمع المدني أيضا على نطاقين أو صعيدين، فنجد مؤسسات المجتمع المدني على صعيد دولي، ومؤسسات على المستوى وطني.

تتمثل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الدولي أساسا فيما يعرف بالمنظمات الدولية غير الحكومية، تنشأ باتفاق يعقد بين أشخاص وهيئات غير حكومية، وحسب ما جاء في بيان المنظمات غير الحكومية فإنها تعرف نفسها بكونها: "منظمات مستقله لا تستهدف الربح، تعمل على الصعيد العالمي لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وحماية البيئة والاستجابة الإنسانية وغيرها من المنافع العامة"[1].

أما تنظيمات المجتمع المدني على المستوى المحلي والتي تنشط في إطارها الوطني فهي عديدة ومتنوعة وتشمل مختلف المجالات والميادين، فنجد الجمعيات المدنية والنقابات العمالية أو المهنية والأحزاب السياسية وغيرها من التنظيمات التي تنشط على المستوى المحلي أو الوطني.

المطلب الثالث: مهام مؤسسات المجتمع المدني:[2]

- **وظيفة تجميع المصالح**: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، يكتسب الأعضاء من خلال هذه الوظيفة كيفية الحفاظ على مصالحهم والقدرة على التفاوض حولها مع أطراف ذات مصالح مختلفة كما يتعلمون

[1] لخضر رابحي، بن علاش خاليدة، "دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقيه وحماية حقوق الانسان في ظل مبادئ الحكم الراشد"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، ع1، المجلّد 02، 2017، الجزائر، ص.210، 211.

[2] مدان حياة، "حول مفهوم المجتمع المدني"، **مجلة الحوار الثقافي**، ع02، المجلّد 4، 2015، الجزائر،ص ص.8، 9.

بحث مشاكلهم ودراسة أوضاع المجتمع وصياغة مطالب محددة تتضمنها البرامج التي تعبر عنها.

- **وظيفة حسن وحل الصراعات**: يتم حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها حيث توفر عليهم الجهد والوقت والمشقة التي تطرأ من خلال اللجوء الى الدولة البيروقراطية وتجنبهم مؤسسات المجتمع المدني كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل لما ينشا بينهم من منازعات وتسهم ذلك في توطيد وتقويه أسس الترابط والتضامن بين الأعضاء.

- **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع**: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة النشاط يؤدي الى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضائها مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم وهذا ما يزيد من مشاركتهم وفعالياتهم في القضايا العامة للمجتمع.

- **إشاعة ثقافه مدنية ديمقراطية**: تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إكساب المجتمع التي تنشط فيه الثقافة المدنية والديمقراطية، إذ ترسي فيه قيم النزوع إلى العمل الطوعي الخيري الجماعي وقبول الاختلاف والرأي الآخر وحل النزاعات بطرق سليمة وقيم الاحترام والتسامح والالتزام بالقوانين والشفافية إضافة إلى تعويد الأعضاء على المبادرة الذاتية وثقافة بناء وإدارة المؤسسات وتحمل المسؤوليات.

- **تحقيق التنمية البشرية**: إن التنمية البشرية هي مدخل لاستثمار الفرد على كافة المجالات من أجل تمكين قدراته وتوسيع خياراته لتحقيق أهداف التنمية على المستوى الكلي وتحقيق الإنتاجية المستمرة والعالية على مستوى المنظمات المحلية والعالمية[1].

[1] أحمد إبراهيم عبد الرزاق بكري، **سياسة الشركة المتعلقة بالموارد البشرية**، عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص.84.

المبحث الثاني: التنمية المحلية: قراءة في المفهوم والأسس

المطلب الأوّل: تعريف التنمية المحلية:

يعرف الدكتور **فاروق زكي** أن التنمية المحلية هي: "**تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي**"[1]، أي هي عمل وجهد جماعي بين أفراد المجتمع والسلطات الحكومية الهدف منه تحسين الأوضاع الحالية للمجتمع والمساهمة في تقدمه وتطوره.

تعرف **سميحة طرى** التنمية المحلية بأنها: "**عمليه مستمرة ومنهجية تتكاثف فيها الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية في إطار مشاركة شعبية واسعة قصد تقريب الإدارة من المواطن بهدف تحقيق احتياجات المجتمع المحلي**"[2]، إذ لابد من إشراك المواطنين في عملية التنمية كونهم أدرى بظروفهم وأحوالهم المحليّة دون إهمال جهود الحكومة في تحقيقها.

يرى الاستاذ **أرثر دنهام (Arthur Dunham)** أن التنمية المحلية هي: "**نشاط منظم، الغرض منه تحسين الأحوال المجتمعية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي**"[3].

وكتعريف اجرائي للتنمية المحلة يمكن القول أن التنمية المحلية هي عملية مخططة، منظمة ومدروسة، تهدف إلى تغيير الوضع الراهن والارتقاء والنهوض الكلي

---

[1] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص.17.

[2] سميحة طرى، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016، ص.36.

[3] جمال زيدان، **المرجع السابق**، ص.18.

والشامل لمختلف جوانب ونواحي الحياة على المستوى المحلي، وذلك من خلال مشاركة مختلف الأفراد والجماعات في هذه العملية.

المطلب الثاني: خصائص وركائز التنمية المحلية:

أولا: خصائص التنمية المحلية:

من خلال جملة التعاريف المطروحة يمكن استخلاص أهم خصائص التنمية المحلية والمتمثلة في:[1]

- عمليه التنمية المحلية هي عملية نهوض شاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- ضرورة وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.
- الاهتمام بحل المشكلات وإشباع احتياجات الأفراد.
- الاهتمام بالموارد المادية والكفاءات البشرية المتواجدة بالمجتمع المحلي والاستثمار فيها.
- تدريب القيادات وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية.
- المشاركة كمبدأ أساسي لكافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع.
- شمولية التنمية المحلية في كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية.
- واسعة النطاق بحيث لا تقتصر على دولة دون أخرى فتهتم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

ثانيا: ركائز التنمية المحلية:

[1] سميحة طرى، **المرجع السابق**، ص.36، 37.

في سبيل تحقيق البرنامج التنموي بأكثر فعالية ممكنة تعتمد التنمية المحلية على ركائز وعناصر أساسية وهي:

- **المشاركة الشعبية**: تعتبر المشاركة الشعبية من أهم عناصر التنمية حيث تساهم في تخفيف بعض الأعباء عن كاهل الحكومة وخفض تكاليف التنمية التي تتولاها الدولة، وتعتبر التنمية بمعناها الواسع هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة وأفراد المجتمع، ويقع على الأجهزة المحلية دورا هاما في تحريك المشاركة وتكريس الجهود والإمكانيات المالية والبشرية المتوفرة لدى المجتمعات المحلية[1].

- **تكامل المشروعات**: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات[2].

- **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع**: وذلك من خلال الاعتماد في التنمية المحلية على استغلال مختلف الموارد المادية والمالية والبشرية من أجل تحقيق مكاسب عديدة تصب في صالح الشأن العام.

- **ارتباط تنمية المجتمع المحلي بالتنمية القومية**: التنمية المحلية هي جزء من التنمية القومية، وبالتالي فإن نجاح البرنامج التنموي المحلي هو دعم لنجاح برنامج التنمية القومي، وعليه فإن العلاقة بينها هي علاقة تأثر وتأثير.

- **الاسراع في الوصول إلى النتائج**: تقوم التنمية المحلية أساسا على تحقيق التغيرات البنائية الوظيفية في المجتمعات المحلية، وبالتالي تحسين الأحوال وتلبية مختلف الحاجات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وذلك بالبدء بالاحتياجات الاكثر إلحاحا

[1] ناصر عبد المولى رشوان البص، **التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية رؤية لدور أجهزة الإدارة المحلية**، مصر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2018، ص.368.

[2] سميحة طرى، **المرجع السابق**، ص.42.

مع ضرورة الإسراع بالوصول على النتائج المادية الملموسة للمجتمع، ويجب البدء بالمشروعات ذات العائد السريع وذلك لكسب ثقة المجتمع وإشعارهم بفائدة التعاون مع الجهود الحكومية[1].

المطلب الثالث: دو افع الاهتمام بالتنمية المحلية:

تحظى التنمية المحلية اليوم باهتمام متزايد من قبل كل من المسؤولين في مختلف بلدان العالم من جهة ومن الأكاديميين من جهة اخرى وهذا راجع لأهمية دورها وموقعها الاستراتيجي والذي يؤثر على التنمية الشاملة للبلاد، ويمكن تحديد دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية كالآتي:[2]

أ- أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطات تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الاعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الفكري والثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن العدالة والمساواة والتوازن.

ب- أسباب عملية عديدة تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية اهمها ما يلي:

– الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الارض المنتجة وتصرف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.

[1] **المرجع نفسه**، ص.43.

[2] نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العملية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص.152، 153.

– تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الاسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.

– التوجه نحو اللاتركيز ولا مركزية الادارية بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.

– تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

ومن هنا تبرز الأهداف والغايات السامية للتنمية المحلية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

1- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

2- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية. إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية نظريا وعمليا يشكل دافعا للتعاون والتنسيق بين كثافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.

3- استثمار الامكانات البشرية والمادية والمحلية، بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الامكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، **المرجع السابق**، ص.155، 156.

4- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية، حيث أن الهيئات والافراد والجهات المحلية المختلفة يمكن ان تشترك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية، ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.

5- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.

المبحث الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية:

المطلب الأوّل: مساهمة المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية:

تعتبر منظمات المجتمع المدني إطارا مهما في عمليات التسيير المحلّي، كونها كيانات تساهم وبشكل مباشر في عمليات التطور والتنمية على المستوى المحلي، خصوصا مع توسع وازدياد مهام وانشغالات الدولة التي أصبحت تواجه صعوبة في تلبية الحاجيات الضرورية للأفراد، وبهذا أصبح لابد من وجود بديل يتكفل بانشغالات المواطنين والدفاع عن حقوقه مما يضمن الاستقرار الاجتماعي من جهة والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى.

ولتفعيل دور المجتمع المدني في إحداث التنمية المحلية لابد من العمل على:[1]

– توفير الخدمات: وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود، والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، وتصدر الاشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية والتقنية

[1] ونوغي نبيل، يوسفس علاء الدين، "المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، ع01، المجلد 06، 2020، الجزائر، ص.403.

عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات فضلا عن قدرته في الوصول الى الفئات الاكثر حاجه لا سيما في الارياف والمناطق النائية.

– المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية، وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

– المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها.

– تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل، ومحو الأمية، وبرامج مساعدات للمرضى وتأمين وجبات الطعام للفقراء وتدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية.

وسعيا لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات وبالتالي المشاركة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي تهدف منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلى تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

– الرصد والمراقبة: إن حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن حيث يساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.

[1] موسى سعيد ياسين، "المجتمع المدني"، **الحوار المتمدن**، العدد 3610، 2012، في الموقع الالكتروني:
https://www.ahewar.org **(vue le: 25-11-2022, à 16:47)**

– تطوير الأطر القانونية أي مختلف القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة في تدبير الشأن المحلي وبالتالي لابد من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق وآليات تنفيذه للمساهمة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

– المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر والافراد.

– مدافعة وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها للقيام هذه المهام يستخدم المجتمع المدني الأدوات المتاحة والمعترف بها من قبل كافة الحكومات أي مختلف الأطر التنظيمية والقانونية التي تكفل الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى حقوق المرآه والطفل والأشخاص وذوي الإعاقة وغيرها.

– تنفيذ حملات التوعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين وهذا ما يساعد في حل المشاكل والصعوبات الداخلية وبالتالي تحقيق الاستقرار وتوفير الأمن.

– تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها مثلا حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالبطالة واقتراح الحلول ومناقشتها.

– تقديم بعض الأراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي على إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين[1].

المطلب الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني:

[1] ونوغي نبيل، **المرجع السابق**، ص.404.

لتفعيل دور المجتمع المدني ينبغي تغيير وجهة النظر السلبية للدولة تجاهه على أنه خصم ومنافس إلى نظرة إيجابية تعتبره مكملا ومساعدا لها في عملية وضع السياسات التنموية وتنفيذها، والعمل في سبيل القضاء على العقبات التي تعترضه، والسعي على تشجيعه وتوفير كل التسهيلات والصلاحيات له من خلال توسيع دائرة مشاركته في عملية صياغة وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية بصياغة قوانين واضحة تحدد دوره وصلاحياته في التنمية، إضافة إلى تفويضه لإنجاز البعض من الوظائف المتعلقة بخصوصية المحليات التي قد يتعذر على الدولة أداؤها بالكفاءة المطلوبة[1].

بالرغم من أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمعات إلّا أننا نجد في الأوساط العربية بصفة عامة وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة نقص وتراجع كبيرين لأهمية منظمات المجتمع المدني، ونجد أكثر ما ينشط منها الجمعيات الخيرية، اتحادات طلابية، أحزاب، صحافة...، وإن كانت نشاطاتها محدودة فتواجدها مهم ومفيد للمجتمع، لكن المجتمع المدني هو منظمات خالقة للثروة، تحدث التنمية المحلية والشاملة للبلاد، تساهم في تحسين وتطوير مختلف المجالات...، منظمات المجتمع المدني تعالج قضايا حساسة في الدولة فتقوم بصنع القرار وتشكيل السياسة العامة لها، وهذا من خلال العمل جنبا لجنب لمعالجة مشاكل الدولة والمواطن، وبالتالي لا يمكن حصر وظيفة المجتمع المدني في تلك الإعانات المقدّمة للفئات المحتاجة، أو تخصيص يوم لنظافة مكان معيّن وإن كانت هذه جوانب مهمّة لا يمكن التغافل عنها، لكن يبقى نشاط المجتمع المدني بعيدا إلى حد ما عن القضايا الحسّاسة والمهمة في الجزائر.

من أجل تحسين دور المجتمع المدني لابد من تقوية علاقته مع باقي أطراف التنمية المحلية والمتمثلة في الدولة والقطاع الخاص، وهذا من خلال توطيد مقومات الحوكمة،

[1] عادل بونقاب،" المجتمع المدني ودوره في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، ع28، 2017، الجزائر، ص.31.

ترسيخ الديمقراطية، سن القوانين والتشريعات التي تحكم العلاقة بين الأطراف الثلاثة: الدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع تحديد دور كل طرف، إضافة إلى العمل على زيادة تقدير المؤسسات الحكومية لأفكار وطلبات الإصلاح من طرف المجتمع المدني التي تصب في خدمة القضايا والسياسات التنموية[1].

لكي يكون دور المجتمع المدني دورا فاعلا في مجال تحقيق التنمية المحلية فلابد من:[2]

1- ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن الاستغلال السياسي وأن تحفظ لنفسها الاستقلالية والقوة.
2- الحصول على الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية، وتطلعات المواطنين، وإمكانية مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي.
3- القدرة على تحقيق تمثيل حقيقي ذي قوة اقتراحية وضاغطة في اتجاه الاعتماد على المواطنين في كل ما يتعلق بتدبير الشأن المحلي والعام.
4- ضرورة الاستمرار في التكفل بهوم المواطنين.

المطلب الثالث: جهود منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

أولاً: دور المجتمع الدني في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي:

تقوم مهمة المجتمع المدني على البحث وجمع احصائيات المعوزين عن طريق الجمعيات كونها الأقرب للمواطن، وبعد انشاء قوائم المعوزين تقوم بتقديمها للجهات التي توزع مختلف الإعانات المخصصة لهم ومختلف الفئات المحتاجة، ويظهر دور المجتمع المدني في تكريس قيم التضامن في: الإعانات الاجتماعية للأطفال، الإعانات الطبية،

[1] عادل بونقاب، **المرجع السابق**، ص.31، 32.
[2] **المرجع نفسه**، ص.32.

الإعانات الاجتماعية، تدعيم التعليم، مكافحة الأمراض المتنقلة، القيام بحملات توعوية تحسيسية...الخ[1].

ثانيًا: مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

وذلك من خلال تشجيع المجتمع المدني ومشاركته في الوقاية من الفساد ومكافحته عن طريق الاعتماد على مجموعة من الإجراءات والتدابير وذلك لبناء جسر تواصل بين السلطة والمجتمع المدني الأمر الذي من شأنه أن يعزز من الرقابة والمساءلة من أجل إرساء مقومات الحكمانية الرشيدة وذلك باعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العامة، بالإضافة إلى إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع وتمكين منظمات المجتمع المدني بالقيام بدور التحسيس بمخاطر ظاهرة الفساد على المجتمع والتنمية وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية مع تمكين الجمهور ووسائل الإعلام من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة بالأشخاص وشرفهم وكرامتهم الأمر الذي يزيد الشعور بالإحساس بالانتماء والمواطنة ويدفع المواطنين للمشاركة في محاربته[2].

ثالثًا: دور المجتمع المدني في حماية البيئة:

تشارك جمعيات المجتمع المدني الدولة في المحافظة على البيئة وحمايتها وذلك من خلال عدة أدوار تقوم بها، والذي قد يفوق تأثيرها الدولة في بعضها، بحيث تقوم بتوعية

[1] منى هرموش، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"، (مذكرة ماجستير، غير منشورة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، ص.67.

[2] دعلوس رابح، وآخرون، "آليات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، ع01، المجلّد 06، 2021، الجزائر، ص.07.

المواطنين حول أهمية حماية المحيط، وتعمل على تنظيم المسابقات البيئية، تنظيف الأماكن العمومية...الخ[1].

رابعًا: مهام المجتمع المدني في المجال الاقتصادي:

يكمن دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وهي دفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث ويعد كرقيب ومشارك أساسي في تفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي، وكذلك حولت المجتمع المدني سلطة الرقابة والمحاسبة لها[2].

الخاتمة:

مع تحوّل دور الدولة وانتقاله من الدولة المسيطرة إلى الدولة الحارسة أو الموجّهة وجب على أفراد المجتمع المبادرة أو المساهمة في تسيير الشأن المحلي، والعمل على خلق الثروة، والسعي للبحث عن حلول لمشاكلهم...، وغيرها من الأعمال التي يمكن للمواطن أن يعمل بنفسه على تحقيقها دون الحاجة لانتظار تدخل الدولة خصوصا مع ازدياد أعبائها وصعوبة وصولها إلى جميع مناطق الدولة وتلبية حاجياتهم.

أمام هذا الوضع، أصبح من الضروري على أفراد الشعب أو المواطنين تشكيل منظمات أو مؤسسات اجتماعية تساهم وتحافظ على المصالح المشتركة للأفراد، إذ تعد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات فاعلة ومؤثرة في المجتمع، كونها تساهم بشكل أو بآخر في تسيير الشأن المحلي، وذلك من خلال المبادرات الكبيرة التي تقوم بها سواءا من ناحية

[1] هشام عبد الصافي محمد بدر الدين، "دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، ع02، المجلد 09، 2020، الجزائر، ص.201.

[2] قماري نضرة، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، ع02، المجلد 01، 2016، الجزائر، ص.105.

رفع انشغالات المواطنين أما السلطات المعنية سواءا كانت محلية أو مركزية وتسوية أوضاعهم، ومساعدة الفئات المحتاجة...

إن إشراك منظمات المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي له أهمية بالغة في الرفع من أداء وكفاءة الإدارة المحلية وتحسين جودة خدماتها، إضافة إلى أهمية دورها الأساسي في دعم وتعزيز التنمية المحلية والاهتمام بقضايا وانشغالات المواطنين، ولكن دائما يبقى نشاط المجتمع المدني مرهون بطبيعة نظام الدول.

نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

- يعتبر المجتمع المدني فاعل أساسي ومهم في أي دولة مهما كانت طبيعة نظامها، فدوره الأساسي المتمثل في اسهاماته الفعّالة في المجتمع من مساعدات اجتماعية، اقتصادية، بيئية...، يثبت مدى حاجة الدولة والمجتمع لمثل هذه المؤسسات في تسيير الشؤون المحلية، ولهذا أطلق عليه بالقطاع الثالث.
- إنّ الاسهام في عملية التنمية المحلية غير مقتصر على الحكومة لوحدها أو على السلطات المحلية فقط، بل هي عملية مشتركة تشترك فيها السلطتين المركزية واللامركزية للدولة، إضافة إلى المواطن وهو العنصر الأساسي لنجاح عملية التنمية على المستوى المحلي.
- يتميز المجتمع المدني بقدرته على المساهمة في تحقيق التنمية المحليّة، وذلك من خلال المشاركة في تسيير الشأن المحلي عن طريق تحسين الأوضاع الاجتماعية (صحيا، بيئيا، إداريا،...)، والاهتمام بانشغالات المواطنين ورفع الغبن عنهم.

الاقتراحات والتوصيات:

من بين الاقتراحات والتوصيات حول الموضوع يمكن طرح ما يلي:

- فتح مجال أكبر لمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشأن المجلي.
- عدم النظر إلى المجتمع المدني على أنه منافس للدولة أو سلطاتها، بل جعله حليف قوي للمساهمة في التنمية محليا ووطنيا.
- القيام بدراسات تتعلّق بأوضاع التنمية المحلية مع دراسة احتياجات المواطنين وتطلعاتهم وإشراكهم في تسيير شؤونهم المحليّة.
- العمل على تقوية أداء ونشاط منظمات المجتمع المدني ميدانيا، بجعلها فاعل أساسي في عمليات التنمية والتسيير وفرض مكانتها في المجتمع.

قائمة المراجع:

1.أحمد إبراهيم عبد الرزاق بكري، **سياسة الشركة المتعلقة بالموارد البشرية**، عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

2.أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000.

3.جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

4.حردان هادي صايل، **الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقات العامة في تكوينها**، دار اليازوري العلمية للنشر، 2019.

5.دعلوس رابح، وآخرون، "آليات المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، ع01، المجلّد 06، 2021، الجزائر.

6.سميحة طرى، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016.

7.عادل بونقاب، "المجتمع المدني ودوره في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، ع28، 2017، الحزائر.

8.عبد القادر كاس، "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع11، ديسمبر2015، الجزائر.

9.علي ليلة، **المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان**، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 2013.

10. قماري نضرة، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، ع02، المجلد 01، 2016، الجزائر.

11. لخضر رابحي، بن علاش خاليدة، "دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقيه وحماية حقوق الانسان في ظل مبادئ الحكم الراشد"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، ع1، المجلّد 02، 2017، الجزائر.

12. مدان حياة، "حول مفهوم المجتمع المدني"، **مجلة الحوار الثقافي**، ع02، المجلّد 4، 2015، الجزائر.

13. منى هرموش، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010).

14. موسى سعيد ياسين، "المجتمع المدني"، **الحوار المتمدن**، العدد 3610، 2012، في الموقع الالكتروني: https://www.ahewar.org **(vue le: 25-11-2022, à 16:47)**

15. ناصر عبد المولى رشوان البص، **التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهه المشكلات البيئية رؤية لدور أجهزة الإدارة المحلية**، مصر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2018.

16. نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العملية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

17. هشام عبد الصافي محمد بدر الدين، "دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، ع02، المجلد 09، 2020، الجزائر.

18. ونوغي نبيل، يوسفس علاء الدين، "المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، ع01، المجلد 06، 2020، الجزائر.